قرار لوزير الثقافة رقم 2674.14 صادر في 19 من رمضان 1435 (17 يوليو 2014) يقضي بتقييد منطقة تازوذا بالجماعة القروية إحدادن بإقليم الناظور في عداد الآثار.

وزير الثقافة ،

بناء على القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 من صفر 1401 (25 ديسمبر 1980) كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.81.25 الصادر في 23 من ذي الحجة 1401 (22 أكتوبر 1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه ؛

وبعد الاطلاع على الطلب الذي تقدم به رئيس اتحاد النسيج الجمعي بازغنان بتاريخ 12 يوليو 2013 ؛

وبعد استشارة لجنة التقييد خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 6 ماي 2014 ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تقيد في عداد الآثار، طبقا للفصل الرابع من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.81.25 منطقة تازوذا بالجماعة القروية إحدادن بإقليم الناظور كما هو مبين في التصميم ذي المقياس 1/2000 المرفق بأصل هذا القرار.

المادة الثانية

لا يمكن تغيير المكونات التراثية المتواجدة بمنطقة تازوذا وفقا للتصميم المذكور أعلاه، أو ترميمها أو إدخال أي تغيير عليها ما لم تعلم بذلك وزارة الثقافة قبل التاريخ المقرر للشروع في الأعمال بستة أشهر على الأقل، كما هو منصوص عليه بالفصل السادس من القانون رقم 22.80 المشار إليه أعلاه.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 19 من رمضان 1435 (17 يوليو 2014).

الإمضاء : محمد الأمين الصبيحي.

قرار لوزير العدل والحريات رقم 2765.14 صادر في 26 من رمضان 1435 (24 يوليو 2014) بتفويض الإمضاء

وزير العدل والحريات،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.12.01 الصادر في 9 صفر 1433 (3 يناير 2012) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره ؛

وعلى المرسوم رقم 2.05.768 الصادر في 30 من شوال 1429 (30 أكتوبر 2008) في شأن تفويض إمضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ولا سيما المادة الأولى منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية ؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.17 الصادر في 2 ربيع الأول 1433 (26 يناير 2012) المتعلق باختصاصات وزير العدل والحريات،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يفوض إلى السيد عبد المجيد النجارة، رئيس قسم التجهيز والمعدات بوزارة العدل والحريات، الإمضاء أو التأشير نيابة عن وزير العدل والحريات على صفقات التجهيز والمعدات والأشغال والخدمات والتوريدات والمعدات المعلوماتية وتهيئة الشبكة الكهربائية والمعلوماتية وكذا الربط الشبكي المبرمة لحساب وزارة العدل والحريات وعلى جميع الوثائق المتعلقة بذلك.

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 26 من رمضان 1435 (24 يوليو 2014).

الإمضاء : المصطفى الرميد.